في التجربة الأكثر تقويضاً لعقيدة الأمن الإسرائيلية

انطوان شلحت

يأخُذ الجدل بشأن فشل عقيدة إسرائيل الأمنية القائمة على أربعة أسس، الردع، والإنذار المبكّر، والحسم، والدفاع، مدًى كبيراً في أثناء الحرب الحاليّة على قطاع غزّة، ويعطي انطباعاً عامّاً بأنه سبق غيره من الجدالات بشؤون أخرى في مجال الاستنتاجات. وإذا ما توقّفنا أمام كل واحدٍ من هذه الأسس الأربعة بالإمكان العثور على عدة تسويغاتٍ تثبت هذا الفشل على أكثر من صعيد واتجاه. وهو ما يقرّ به باحثون وخبراء في الشؤون الأمنيّة. ربما من المهم التنويه إلى أن الخبراء المتخصّصين في موضوع عقيدة الأمن الإسرائيلية يشيرون، منذ أكثر من عقد، إلى أن العولمة، والثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات، والسايبر، والفضاء، والتغيرات الجيوسياسية والدولية، وتبدّل طبيعة الحروب، والمستجدّات في المجتمع الإسرائيلي، تستدعي إعادة درس هذه العقيدة الأمنية وملاءمتها ظروف الواقع الديناميكي. وفي هذا الإطار، يجري طرح عدّة تحديّات جديدة، ينبغي أخذها في الاعتبار، أبرزها في مجال الحرب السيبرانية، ومجال تكنولوجيا علوم الفضاء، وازدياد أهمية الساحة البحرية، وفيما يتعلق بالتحدّي الأخير، الذي طُرح بقوة خلال الحرب الحالية، سبق لدراسة إسرائيلية نُشرت قبل عشرة أعوام أن لفتت إلى ضرورة الاعتراف بالأهمية الاستراتيجية للساحة البحرية بدءاً أساسياً في عقيدة إسرائيل الأمنية، نظراً إلى العوامل التالية: أولاً، ما يقارب 80% من سكّان إسرائيل يقطنون على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط. ثانياً، غالبية المرافق الحيوية لإسرائيل (محطّات الطاقة، ومعامل تكرير النفط، ومعامل تحلية المياه، والمرافئ)؛ وقواعد عسكرية وغيرها) مركّزة بكثافة على امتداد الساحل. ثالثاً، البحر الأبيض المتوسط هو شريان الحياة الذي يربط إسرائيل بأوروبا وأميركا، في حين أن البحر الأحمر يربطها بأفريقيا وآسيا. وما يقارب 97% من استيراد البضائع وتصديرها من إسرائيل وإليها يتم عن طريق الشحن البحري عبر الموانئ.

ووفقًا لهذه الدراسة، أضيفت في الأعوام الأخيرة عناصر جديدة تقتضي إعادة درس مكانة الساحة البحرية في عقيدة إسرائيل الأمنية، منها: اكتشافات مكامن الغاز الطبيعي قبالة شواطئ إسرائيل وترسيم حدود «المياه الاقتصادية» وضرورة حماية هذه الموارد الاستراتيجية؛ تزايد أهمية البحر الأحمر بصفته ممرّاً تجاريًا إلى القوى الكبرى الآسيوية («الصين، الهند، اليابان»)؛ خطّة التطوير واسعة النطاق لمنطقة إيلات (مرفأ جديد، ومطار جديد، ومشروع «سكة حديد إيلات»، ومشروع «قناة البحرين»)، كما يمثل البحر الأحمر بالنسبة إلى إسرائيل ساحة صراع ضد ما يوصَف بأنه «الاختراق الاستراتيجي الإيراني لهذا الحيّز»، وضد محاولات إيران نقل وسائل قتالية إلى الفلسطينيين عبر هذه المنطقة، وضد تهديداتٍ آتيةٍ من اليمن والقرن الأفريقي. ومن آخر الاجتهادات المتعلقة بمطلب إعادة صوغ عقيدة الأمن الإسرائيلية ما كتبه رئيس مجال الأبحاث في مركز دادو للدراسات العسكرية متعدّدة الاختصاصات، وهو هيئة في شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة للجيش تهدف إلى تعزيز التفكير العملياتي وعمليات استخلاص الدروس في الجيش، في بداية العام الحالي، ودعا فيه إلى استبدال الأسس الأربعة التي المعتمدة بأربعة أسس جديدة: طول نفَس قومي وعسكري لمواجهات مستمرّة؛ مرونة تتيح إمكان الانتعاش السريع من المفاجآت في أثناء القتال؛ إثبات أفضلية نسبية في مواجهة تهديدات جديدة طوّرها الخصم ووضع تحدّيات أمام هذا الخصم بواسطة تطوير قدراتٍ لم يستعد لها؛ الردع بواسطة إثبات طول النفَس، والانتعاش من المفاجآت، وإثبات التفوّق النسبي في مقابل التغيرات التي طرأت على الخصم، أي الردع بواسطة المركبات الثلاثة السابقة.

غير أن هذا السؤال الأمني يقرّ بأن هذه الأسس الجديدة المقترحة ليست قابلة للتقدير أو للقياس، في حين أن الأسس السابقة كانت قابلة أكثر لهذا الأمر. ولذا فإن الناجز هو التأكد من فشلها كلها بتأثير عملية طوفان الأقصى التي ستسجل في كتب التاريخ بأنها التجربة الأكثر تقويضًا لعقيدة الأمن الإسرائيلية التي صيغت في مطلع خمسينيات القرن العشرين الفائت واعتمدت منذ ذلك الحين.

من يمنع الحرب بين واشنطن وبكين انطلاقاً من تايوان؟

جيرار ديب

ربط وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، أمن بلاده بأمن منطقة آسيا والمحيط الهندي، موجهاً هجوماً مبطناً إلى الصين بعد يوم من لقائه النادر نظيرَهُ الصيني دونغ جون في 31 الشهر الماضي (مايو/ أيار) على هامش منتدى «شانغريلا» الدفاعي في سنغافورة والذي اختتم أعماله في 2 يونيو/ حزيران الجاري، قائلاً أمام المنتدى، «لا يمكن للولايات المتحدة أن تكون آمنة إلا إذا كانت آسيا آمنة، ولهذا حافظت الولايات منذ فترة طويلة على وجودها في هذه المنطقة». ناور أوستن عندما طرح الرؤية الاستراتيجية للسياسة الأميركية في المنتدى، لأنه أخفى في جزء منها سياسة إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، الهادفة إلى الاعتماد أكثر على «احتواء» الصين بصفتها قوة صاعدة منافسة رئيسية لواشنطن على الساحة الدولية، على هامش المنتدى ذاته وفي ردّه على نظيره أوستن، قال وزير الدفاع الصيني دونغ جون، خلال كلمته التي ألقاها، إن دول آسيا والمحيط الهادئ لن تسمح للهيمنة الأميركية بأن تجلب الضرر لمصالحها. وأكّد الوزير دونغ جون أن شعوب هذه المنطقة تعارض أي محاولات «لتحويلها إلى دول تابعة أو جرها إلى مواجهة جماعية».

من قارّة آسيا، وتحديداً منطقة جنوبها والمحيطين الهادئ والهندي، تستعر حرب لم تعُد خفيّة بين القوتين العظميين الصين والولايات المتحدة

وكانت الصين قد أجرت مناورات عسكرية «عقابية» بدأت صباح 20 الشهر الماضي (مايو/ أيار)، حيث طوقت الجزيرة بسفن وطائرات حربية معتبرة ذلك «عقوبة» على «أعمال انفصالية»، ولا سيما بعد فوز الرئيس الحالي لاي شينغ-تي، المناهض لمبدأ «الصين موحدة». وتمثل سياسة الصين تجاه تايوان الرؤية الكبرى لبكين وتعمدها إلى تفعيل حضورها في العالم، ولا سيما في مناطق النزاع القائمة، هذا ما يزيد من الرغبة الأميركية لكي تكون أكثر عدائية في سياساتها تجاه الصين، في رغبة منها إلى احتواء صعودها الذي يهدد حقيقة النفوذ الأميركي حول العالم. رغم حدّة التوتر القائم بين العملاقين، ورغم اعتبار وزير خارجية الصين وانغ لي في لقائه أخيراً مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، بأنّ العلاقة بين البلدين تسير «دوامة الهبوط»، يبقى السؤال لماذا لا تجرؤ القوى العظمى على خوض حروب مباشرة بعضها مع بعض كما جرى في الحروب العالمية السابقة؟

الأحادي الجانب من الصين، لا يقوّض فقط الوضع القائم للسلام والاستقرار في ضيق تايوان، بل هو أيضاً استفزاز صارخ للنظام العالمي، يثير خوفًا جديًا وإدانة من المجتمع الدولي».

> من قارّة آسيا، وتحديداً منطقة جنوبها والمحيطين الهادئ والهندي، تستعر حرب لم تعُد خفيّة بين القوتين العظميين الصين والولايات المتحدة

لا يبدو أن الصدام العسكري قريب بين الصيني والروسي، أو على الأرجح يستبعد طرفا التنافس ذلك في المرحلة الحالية، حيث تفرض عقيدة «التدمير المؤكد» نفسها على طرفي النزاع، ما يسمح في المجال لدبلوماسية الانتظار والتريث أن تحتل محور التخاطب في لغة الحرب. تقوم العقيدة هذه على قناعة بأن لا منتصر في حتمية الحروب بين الدول الكبرى، ولا سيما أن نسبة استخدام الأسلحة الفتاكة باتت مرتفعة. هذا ما سيؤدي إلى إحداث دمار أكيد لن يخرج منه أي منتصر، لهذا يجنّب الأطراف الحرب المباشرة. الدمار المتبادل المؤكد هو عقيدة للاستراتيجية العسكرية وسياسة الأمن القومي، حيث يؤدي الاستخدام الكامل للأسلحة النووية من جانب طرفين متعارضين أو أكثر إلى الإبادة الكاملة.

وفي إطار الاستراتيجية الأميركية في سياستها الهادفة إلى «احتواء» الصعود الصيني إلى الساحة الدولية، تستمر الخزانة الأميركية في فرض العقوبات على الشركات الصينية في إطار المنافسة للحدّ من الاقتصادية الصينية، رغم أن البعض بات مقتنعاً بأن واشنطن تخاطر بالقيادة العالمية والنمو الاقتصادي والتقدم في مكافحة تغير المناخ، عندما تبتعد عن الصين وتفرض تعريفات جمركية مرتفعة.

توتر في الإعلام وفي الخطاب السياسي، ولكن في الميدان جبهة هادئة تؤجّجها بعض الاستفزازات العسكرية في بحر الصين الجنوبي، إلا أنّ فكرة الانزلاق إلى حرب كبرى ليست جاهزة، فالأميركي يدرك، كما الصيني، أن تكرار نموذج الحربين الأولى والثانية، لا يضعف حضورهما فقط، بل يعزّز صعود دول منافسة لهما، على رأسها الهند التي تطمح إلى عودة حضورها إلى الساحة الدولية. هناك حرب بالوكالة يديرها طرفا النزاع، رغم النفي الدائم للصين في تدخلها إلى جانب روسيا في حرب أوكرانيا. يعتمد الأميركي على إنهاك حلفاء الصين من روسيا إلى إيران في الشرق الأوسط، وصولاً إلى طرح خطة تطويقها في حلف «كواد» لتشديد الخناق على تحرّكاتها العسكرية في منطقة المحيطين. في المقابل، تستغلّ الصين النزاعات العسكرية التي تتدخل فيها واشنطن ولو بطريقة غير مباشرة، بهدف وضع الولايات المتحدة في قفص العدائية للشعوب والحضارات، في مقدمتها الدول الإسلامية من خلال دعم إسرائيل في جرائمها في غزة.

نجحت عقيدة «التدمير المؤكد» في لجم اندفاعة الطرفين إلى خوض حرب مباشرة، فتحوّل الصراع إلى لعبة «عضّ الأصابع» في انتظار من سيصرخ أولاً، لكن هل ستبقى قائمة في ظلّ استراتيجية أميركية ترتكز على احتواء الصعود الصيني وبناء وسيلة؟

(كاتب لبناني)

كاريكاتير **عماد حجاج**

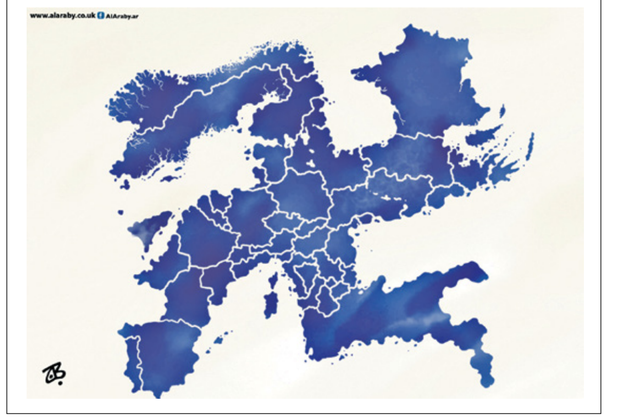

أزمة جديدة في العراق؟

عبد اللطيف السعدون

سألتُه: ما الذي يجري في العراق اليوم؟ جاءني صوته من بغداد متهدّجاً ومتقطعاً كأنه خارج من نفقٍ مغلق: هلّا تذكّرت المثل العراقي «شليلة وضايع راسها»؟ هكذا هي الحال عندنا، اللعبة الجيوسياسية التي ابتكرها لنا الأميركيون، وتشارك فيها معهم الإيرانيون بحكم الأمر الواقع، لم تنته بعد، رغم أننا تخطينا العام العشرين منذ سقطت بلادنا تحت سنابك الأغراب. أصبح اللاعبون كُثرا، وكلٌ يبحث عن ليلاه، والأزمات تتلاحق، والأزمة تلد أخرى، والمواطن المهموم بخبزه وأمنه واقعٌ في «حيص بيص»، ولا سبيل أمامه سوى اللطم في مواكب العزاء لعل «المهدي» يظهر فيقيم دولة العدل!

تكشف وقائع الحال الماثل طبيعة التعقيدات التي تداخلت فيما بينها إلى درجة أصبح فيها من الصعب على من هم في السلطة أو حتى على من هم على هامش المشهد أن يعملوا على تفكيك هذه العقيدات، والعمل على تجاوز الأزمة من دون ضحايا من هذا الجانب أو ذاك، ومن دون تنازلات تقتنع كل الأطراف بتقديمها عن رضا وقبول بما ينجم عنها».

وقبل أن أعلق استطرد في الشرح: «ظهرت بوادر الأزمة الجديدة بعد أسابيع قليلة من استبرار حكومة محمد شيّاع السوداني التي جاءت نتيجة توافق إيراني- أميركي، وكذا توافق الأحزاب الشيعية مع الميليشيات التي ضمنت لنفسها حصّة في تشكيلة المقاعد الوزارية، تجعلها شريكاً مع مراسم عزاء الرئيس ابراهيم رئيسي. وبمجرّد عودة القادة إلى بغداد، أطلقت الميليشيات حملة هجمات على مصالح تجارية أميركية وبريطانية، وزعمت أن ذلك يجري دعماً لفلسطين في مواجهة حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزة، وهو ما أقلق حكومة السوداني، ودفعها إلى اعتقال بعض منفذي تلك الهجمات. هنا دخلت الأزمة الجديدة في عنق الزجاجة، ولا أحد يُفصح عما جرى ويجري. فذاك الذي يتكلم لا يعرف، كما يقول أصدقاؤنا الصينيون، وذاك الذي يعرف لا يتكلم

(كاتب عراقي في كاراكاس)

يأخذ من جرف إيران، ويقلّص هيمنتها على القرار العراقي. ولعب عامل آخر دوره في تطوّر الأزمة هو وقوف بعض المنابر الإعلامية مدفوعة الثمن وراء السوداني والسعي إلى إظهاره زعيماً شعبياً، على خلفية نزوله إلى الشارع ولقاءاته المواطنين، واعتماده طريقة «الهاتف المفتوح» لعرض مشكلاتهم. وهناك من وجدوا أنه يغطس حقهم في الزعامة التي يرون أنفسهم مؤهلين لنيلها.

وجاءت الطائفة الكبرى بعد لقائه بالرئيس الأميركي جو بايدن، وتأكيده على توجّه حكومته إلى حصر السلاح بيد الدولة، على قاعدة أن «قرار السلم والحرب يجب أن يكون شأنا خاصا بالدولة». وإشارته إلى بقاء الوجود الأميركي بشكل أو بآخر، ورافق ذلك تأكيد واشنطن نفسها أنها لن تخرّج من العراق، وهو ما كانت إيران تريد العمل على إنهائه، حيث تشعر دائما أن الوجود الأميركي على مدى جزر منها وعي التنافس على نفوذها في العراق، وقد يحول دون استمرارها في الحصول على مغانم وامتيازات تدعم اقتصادها المخنوق بعقوبات الولايات المتحدة.

ومع اختلاط الأوراق إثر تصاعد حرب غزة، التي تشنّها إسرائيل ضد الفلسطينيين، وجدت طهران الفرصة سانحة لدفع المليشيات للعب دور أكبر واحتفظ فيها حزب رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني اليميني بالصدارة في بلاده. وتكرّر السيناريو في دول أخرى، كبولندا والمجر والنمسا وهولندا وإسبانيا، حيث احتفظت الأحزاب اليمينية المتطرّفة بصدارتها أو حققت تقدّماً لافتاً في بلدانها. وشكّلت دول شمال أوروبا استثناء، خصوصاً السويد وفنلندا والدنمارك، التي تراجعت فيها أحزاب اليمين وحقّق فيها اليسار تقدّماً قوياً. وهذا الاستثناء لن يغيّر حقيقة تقدّم الإيديولوجيا اليمينية المتطرفة في دول أوروبا الغربية، حيث أصبحت أحزاب اليمين المتطرّف، بكل أطيافها، القوة السياسية الثانية داخل البرلمان الأوروبي. ورغم أن هذا الصعود الملفت لليمين المتطرّف لن يؤدّي إلى الإخلال بالتوازنات الرئيسية داخل المؤسسة التشريعية الأوروبية، إلا أنه، مع الأداء القوي الذي حقّقته في هذه الانتخابات، يمكن أن يكون نقطة انطلاق لتأثير أكبر في السياسات الأوروبية، التي تميّزت بصعود لافت لليمين المتطرّف في عدة دول، زلزالاً سياسياً، خاصة في فرنسا، التي حلّ رئيسها إيمانويل ماكرون البرلمان، ودعا إلى انتخابات مبكرة لقطع الطريق على الزحف اليميني المتنامي داخل بلاده. وفي ألمانيا، شهد حزب المستشار الألماني أولاف شولتس انتكاسة مريرة أمام صعود حزب البديل اليميني المتطرّف المعروفة بإيديولوجيتها العنصرية والمعادية للأجانب. وفي البلدان التي تصدّر فيها اليمين المتطرّف نتائج هذه الانتخابات لم يشكل هذا التقدّم مفاجأة كبيرة لمراقبين كثيرين، وخصوصاً أنه بدأ واضحاً، في السنوات الأخيرة، أن لا شيء قادر على وقف نجاحات أحزاب وتمدّد إيديولوجيّته في شمال أوروبا، تغذّيه أفكار يمينية قومية متطرّفة وانتكاسات للسياسات الأوروبية على أكثر من مستوى.

وكما عكست ذلك نتائج انتخابات الأحد الماضي في مختلف أنحاء أوروبا الغربية، واصل اليمين القومي المتطرّف ازدهاره، خصوصاً في دول مثل إيطاليا التي احتفظ فيها حزب رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني اليميني بالصدارة في أنها لا تتدخّل في خطط الميليشيات وفي توجّهاتها، وهذا ما أقرّه اجتماع قادة الميليشيات الطارئ في طهران الذي انعقد مع مراسم عزاء الرئيس ابراهيم رئيسي. وبمجرّد عودة القادة إلى بغداد، أطلقت الميليشيات حملة هجمات على مصالح تجارية أميركية وبريطانية، وزعمت أن ذلك يجري دعماً لفلسطين في مواجهة حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزة، وهو ما أقلق حكومة السوداني، ودفعها إلى اعتقال بعض منفذي تلك الهجمات. هنا دخلت الأزمة الجديدة في عنق الزجاجة، ولا أحد يُفصح عما جرى ويجري. فذاك الذي يتكلم لا يعرف، كما يقول أصدقاؤنا الصينيون، وذاك الذي يعرف لا يتكلم

(كاتب عراقي في كاراكاس)

في خطر صعود اليمين الأوروبي

علي انوزلا

أحدثت الانتخابات الأوروبية، التي تميّزت بصعود لافت لليمين المتطرّف في عدة دول، زلزالاً سياسياً، خاصة في فرنسا، التي حلّ رئيسها إيمانويل ماكرون البرلمان، ودعا إلى انتخابات مبكرة لقطع الطريق على الزحف اليميني المتنامي داخل بلاده. وفي ألمانيا، شهد حزب المستشار الألماني أولاف شولتس انتكاسة مريرة أمام صعود حزب البديل اليميني المتطرّف المعروفة بإيديولوجيتها العنصرية والمعادية للأجانب. وفي البلدان التي تصدّر فيها اليمين المتطرّف نتائج هذه الانتخابات لم يشكل هذا التقدّم مفاجأة كبيرة لمراقبين كثيرين، وخصوصاً أنه بدأ واضحاً، في السنوات الأخيرة، أن لا شيء قادر على وقف نجاحات أحزابه وتمدّد إيديولوجيّته في شمال أوروبا، تغذّيه أفكار يمينية قومية متطرّفة وانتكاسات للسياسات الأوروبية على أكثر من مستوى.

وكما عكست ذلك نتائج انتخابات الأحد الماضي في مختلف أنحاء أوروبا الغربية، واصل اليمين القومي المتطرّف ازدهاره، خصوصاً في دول مثل إيطاليا التي احتفظ فيها حزب رئيسة الوزراء الإيطالية جيورجيا ميلوني اليميني بالصدارة في أنها لا تتدخّل في خطط الميليشيات وفي توجّهاتها، وهذا ما أقرّه اجتماع قادة الميليشيات الطارئ في طهران الذي انعقد مع مراسم عزاء الرئيس ابراهيم رئيسي. وبمجرّد عودة القادة إلى بغداد، أطلقت الميليشيات حملة هجمات على مصالح تجارية أميركية وبريطانية، وزعمت أن ذلك يجري دعماً لفلسطين في مواجهة حرب الإبادة التي تشنّها إسرائيل على غزة، وهو ما أقلق حكومة السوداني، ودفعها إلى اعتقال بعض منفذي تلك الهجمات. هنا دخلت الأزمة الجديدة في عنق الزجاجة، ولا أحد يُفصح عما جرى ويجري. فذاك الذي يتكلم لا يعرف، كما يقول أصدقاؤنا الصينيون، وذاك الذي يعرف لا يتكلم

(كاتب عراقي في كاراكاس)

للبرلمانيين الأوروبيين اليمينيين المتطرّفين التأثير أو عرقلة السياسات المشتركة على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة والأمن، وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا، وغيرها من القضايا الحساسة الداخلية والدولية، والتي سوف تشهد نتائج تأثير هذا الصعود اليميني على مواقف الاتحاد الأوروبي حيالها في السنوات الخمس المقبلة من عمل البرلمان الأوروبي. وهكذا، سوف يكون لإيديولوجية اليمينية المتطرّفة التأثير الأكبر على سياسات الهجرة الأوروبية، حيث إن أغلب الأحزاب اليمينية المتطرّفة، إن لم تكن كلها، تعارض سياسات الهجرة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، وتدعو إلى سياسات أكثر تشدّداً تجاه المهاجرين. وقد يؤدّي الحضور القوي لأحزاب اليمين المتطرّف داخل البرلمان الأوروبي إلى إضعاف قدرة الاتحاد الأوروبي على صياغة مزيدٍ من الاستجابات الجماعية لقضايا الهجرة، بما فيها تلك الإنسانية، وانعكاس ذلك على السياسات والقوانين والتشريعات الداخلية في مختلف البلدان الأوروبية. وفي حين تعترف معظم الأحزاب اليمينية بحقيقة تغير المناخ، فإن عديدين من أعضائها وأتباعها يشككون في السياسات الخضراء الأوروبية باعتبارها مشاريع ومخططات تخريبية مكلفة مالياً واقتصادياً ولها انعكاسات اجتماعية سلبية على المواطنين. ويفعل طبيعتها الإيديولوجية، غالباً ما تؤكد الأحزاب اليمينية على القيم المسيحية التقليدية المحافظة، وقد يدفع هذا الموقف الاتحاد الأوروبي إلى مراجعة سياسته الخارجية الليبرالية، والتركيز بشكل أكبر على القضايا الداخلية، في حين يتجنّب التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. تثبت نظرة سريعة على نتائج الانتخابات في مختلف أنحاء أوروبا أن اليمين الأوروبي المتطرّف نجح، إلى حدّ ما، في تثبيت شرعية فكره اليميني المتطرّف، وأن نسبياً صورته الشعبوية أمام رأيه العام، ليصبح مقبولاً سياسياً. لذلك، ليس هذا الصعود فقط مؤشّرا إلى تغير ملحوظ في مزاج الناخب الأوروبي، وإنما هو بداية تحوّل عميق داخل الرأي العام الأوروبي الغربي الذي أصبح يميل نحو إيديولوجيات قومية متطرّفة ومنغلقة تسحب أوروبا تدريجياً نحو أقصى اليمين. لكن الأكيد أن نتائج هذه الانتخابات سوف تؤدّي إلى تعميق حالة عدم اليقين العالمية القائمة، وإذا أضفنا إلى ذلك احتمال إعادة انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة، فإن موجة الصعود اليميني داخل الاتحاد الأوروبي سوف تشجّع على اصطفاف القوميين الشعبويين اليمينيين المتشدّدين في ما يمكن تسميته «حزب ترامب الأوروبي» مع ما سيخلفه مثل هذا التحالف اليميني العالمي من عواقب جيوسياسية عالمية أوسع نطاقاً. وعلى غرار سياسة «أميركا أولاً» التي انتهجها ترامب، قد يؤدي صعود اليمين في القارة العجوز إلى موجة من مشاعر «أوروبا أولاً»، رغم صعوبة تنفيذ مثل هذا الشعار في قارّة يعتمد نمو اقتصادها على التعاون المتعدد الأطراف وعلى اليد العاملة الرخيصة القادمة من الخارج.

ووسط كل هذه التحولات العالمية الكبرى التي تقرّبنا كل يوم من ميلاد الفاشية العالمية الجديدة يبدو العالم العربي الممزّق والضعيف خارج كل هذه المعادلات العالمية الكبرى التي ترسم معالم مستقبل عالمي مخيف، نكتفي نحن بالدعاء من أجل أستقباله.

(كاتب مغربي)

> نجح اليمين الأوروبي المتطرّف، إلى حدّ ما، في تثبيت شرعية فكره المتطرّف

تجربة الاعتقال وجريمة الوعي لدى شاب مصري

علاء بيومي

تعاني الأوساط الثقافية والسياسة المصرية من قلة المكتوب ومن ضعف تبادل الخبرات. جرى القضاء على جيل من الناشطين بالقتل والاعتقال والتهجير، وتم القضاء على خبراتهم بعدم تسجيلها. وغياب التسجيل بدفن الذاكرة الجماعية للمصريين، خصوصاً المعنيين منهم بالشأن العام.

وهنا تأتي أهمية كتاب «الضابط الذي ترتعش فتحتا أنفه حين يغضب أو يتوتّر» للصحافي ومنتج الأفلام الوثائقية المصري، أحمد زين، وهو سيرة ذاتية كتبها زين في قالب روائي سهل وجذّاب يسجل فيها خبراته السياسية خلال سنوات نشأته (من مواليد 1976) وحتى عامه الجامعي الثاني، وهو عام اعتقاله بسبب نشاطه الطلابي في جامعة القاهرة.

تدور نصف أحداث الكتاب تقريبا حول تجربة الاعتقال نفسها، وترصد تفاصيلها الدقيقة، منذ لحظة الاعتقال من قلب جامعة القاهرة وحتى الإفراج عن زين من أحد السجون المصرية مروراً بالاحتجاز في أمن الدولة والتحقيق في النيابة، أما النصف الثاني من الكتاب فيكرّسه زين في محاولة فهم أسباب اعتقاله، إذ يرصد ظروف نشأته وبناء وعيه السياسي بسبب والده الذي عانى أيضا تجربة الاعتقال في سنوات الدراسة خلال عهد جمال عبد الناصر.

وبناء عليه، يوفر الكتاب قراءة ممتعة، لا تخلو من ألم، عن تجارب النشطاء السياسيين خلال النصف الأول من عهد مبارك، وتوفر إدانة عميقة له وللنظام السياسي الذي يحكم مصر منذ الخمسينيات.

سجن والد زين في عام 1954 خلال عهد عبد الناصر بسبب تبرّعه بقرش صاغ واحد لمساعدة بعض جيرانه من الإخوان المسلمين الذين اعتُقلوا، ولما خرج من السجن بعد عدة سنوات ترك دراسته الجامعية ليعمل وينفق على إخوته، وترك إلى عالم عام أو سياسي اتقاء لشر النظام، ولكن نظام عبد الناصر سجنه مرّة أخرى في 1965. وهنا يكتب زين أن «النظام لا يزال يعتبر كل من عمل بالسياسة، وإن هجرها، خطرا عليه، وهو كل حدث يضيّق بقلّة في دفاترة القديمة لتعقبهم». كانت جريمة زين الوعي، فقد نشأ في بيت أبٍ مرّ بتجربة سياسية، أبٍ يشاهد الأخبار ويتفاعل مع بعض الأحداث، أب فعل كل ما في وسعه ليمنع أطفاله من الانشغال بالعمل العام والسياسة، ولكنه لم ينجح.

يتحدّث زين عن تشكّل وعيه من خلال قراءة أوراق الصحف المستخدمة في لفّ «قراطيس» الطعمية (الفلافل) وقصص الأطفال، ويتحدّث عن اهتمام أسرته، وهو في الخامسة، باغتيال السادات، وعن قراءة للأخبار في الإذاعة المدرسية، وانتفاضة الحجارة، وسماع راديو بي بي سي في المنزل، وعن مسرحية مدرسية تمجد شهداء المقاومة المصرية للاحتلال قبل أن يصبح هذا التمجيد ممنوعا وجريمة يمكن العقاب عليها. وفي النهاية، يتحدّث عن انضمامه إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في عام 1995، وفوزه برئاسة اتحاد الطلاب وهو في عامه الثاني (1996) ابن تسعة عشر عاما.

جريمة زين كانت الوعي المبكر والنشاة في ظروف لا يفهمها، فالكتاب محاولة يائسة للبحث عن المعنى، فكل شيء عن الشاب الصغير المعتقل غير مفهوم. لا يفهم سبب اعتقاله بعد أن ذهب يوم فوزه في انتخابات اتحاد الطلاب وبناء على نصيحة زميل شجّعه للسؤال عن زملاء اعتقلهم «أمن الدولة» للمشاركة في مظاهرة. كانت جريمة زين أنه امتلك بعض الشجاعة وربما السذاجة لكي يذهب للسؤال عن زملائه المعتقلين.

تحوّل زين إلى معتقل، وتعرّض خلال الاعتقال للتعذيب بشكل متكرّر، وحُبس في ظروف غير آدمية، ولُفقت له تهم لم يرتكبها، وأُودع في أحد السجون قبل أن يفرج عنه بعد أسابيع من الاعتقال وقد مرّ بتجربة شديدة الألم.

يصف الكتاب بعض ما تعرّض له زين من تعذيب بالتفصيل، وإن كان غير مفرط. يصف تجربه السجن وظروفها غير الآدمية. يصف أحاديث الجنود والضباط وهم يحققون معه ويعذّبونه وتهديداتهم له بالمزيد وكيف أنهم سوف يتعقبونه للأبد. ولا يتوقف عن طرح أسئلة شديدة الأهمية عن معنى ما يحدث. فلم يدّع زين البطولة، ولم يتحدّث بصفته بطلاً أو قيادياً سياسياً، وإنما هو شاب صغير في التاسعة عشرة من عمره جرى اعتقاله، ويتعرّض لأقصى أنواع التعذيب من ناس لا يعرفهم ولا يحمل ضغينة شخصية تجاه أيٍّ منهم ولا يفهم سبب كل ما يحدث.

كان كل شيء بلا معنى إلى حد السخرية، وسيأتي إدراجها زين وخفّف بها الألم شهادته القاسية، فالضباط يرفضون زيارة حسني مبارك إسرائيل ويبرّرونها في الوقت نفسه حتى لا يشمت المعتقلون، والمعتقلون خرج من السجن بعد كل شيء وتأويله، دراسته الجامعية ليعمل وينفق على بيفهمون ما يحدث.

ويبالغ الضباط في تعذيبه رغم صغر سنه وشعوره الذاتي بعدم الأهمية وبعدم امتلاك ما يمكن أن يمنحه لهم أو يوقف كل هذه المعاناة، وتجربة الاعتقال نفسها تمر لها بدون منطق يبرر بدايتها أو نهايته.

ولهذا يعدّ الكتاب وثيقة هامة للأسباب التالية: أولاً: لأنه وثيقة أدبية بالأساس مكتوبة بلغة سهلة وممتعة للغاية، ما يجعلها أقرب إلى الرواية السياسة، وقد يشجّع بعض الناس على قراءته وفهم تجارب المعتقلين السياسيين. ثانياً: تسجيل تجربة الاعتقال نفسها من أهم مزايا الكتاب، فهو يغوص في عالم سرّي ويحكي عنه بالتفصيل ليقدّم شهادة مهمة عن معاناة عشرات الآلاف من المصريين، وربما مئات الآلاف، الذين لطبقة حياته كما هذه الضابط الذي ترتعش فتحتا أنفه حين يغضب؟

ويبقى الكتاب قراءة ضرورية وتسجيلاً مهماً لتجربة سياسية وإنسانية عميقة وإدانة قوية لعهد مبارك ولتجريم الوعي والعمل السياسي في مصر، ولفقدان المعنى السياسي أو ما يسفيه زين «بالعبث».

(كاتب مصري في لندن)

> كتاب يبقى قراءةً ضرورية وتسجيلا مهمّا لتجربة سياسية وإنسانية عميقة وإدانة قوية لعهد مبارك ولتجريم الوعي والعمل السياسي في مصر

تنفيذ اتفاق غزّة وإن كان احتمالاً ضعيفاً

ارنست خوري

أما وقد صار جو بايدن راغباً فعلاً في انتهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة، فإنما هذه فرصة لا تُعوَّض لمحاولة إنهائها بالفعل، ولكي يؤدّي الطرف الفلسطيني المقاتل ما عليه أن يؤدّيه في سبيل هذه الغاية، أي رمي الكرة في الملعب الآخر، والموافقة على مشروع الاتفاق المطروح بحسب شروحات الرئيس الأميركي وإضافاته التي عرضها في ظهوره التلفزيوني في الأول من يونيو/ حزيران الحالي، وقد صار الإعلان مكتوباً في قرار دولي أقرّه مجلس الأمن ووافقت عليه جميع دوله، ليل الاثنين (باستثناء روسيا كالعادة)، وهنا يكمن الفارق الكبير عن النصّ الذي وافقت عليه حماس في الخامس من مايو/ أيار الماضي ورمته تل أبيب في سلة المهملات. بايدن مستعجل لإنهاء الحرب لأسبابه هو، ولمصلحته الانتخابية، وفق منظوره المنحاز لإسرائيل حتماً، ولتسريع إنجاز تطبيع إسرائيلي - سعودي يتباهى فيه بوصفه درّة إنجازات السياسة الخارجية لولايته الأولى، لكنّ المهم أن الرجل، وهو الوحيد القادر على إرغام بنيامين نتنياهو وجيشه على أمر ما، يريد بالفعل إغلاق هذا الباب الذي يرتدّ عليه سلباً في استعاداته لانتخابات المقبلة في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني. أمام هذا الواقع، جدير على حركة حماس أن تعيد التفكير بمجموعة من النقاط بمنطق سياسي يدرك جيداً موازين القوى، ويعرف أن وقف الحرب، بالإضافة إلى أنه يقلّل من حجم الكارثة التي وقعت على الفلسطينيين وعلى قضيتهم، ربما يتيح إمكانية القيام بعمل سياسي فلسطيني داخلي هو الوحيد القادر على مواجهة كمّ الخطط التي تُطرح تحت العنوان العريض المسمّى «اليوم التالي» للحرب، أميركياً بشكل رسمي، وإسرائيلياً بشكل غير رسمي بما أن حكومة نتنياهو ليس لديها، حتى اليوم، ورقة مكتوبة تخبرنا كيف ترى مستقبل غزّة وعلاقتها معه وطريقة إدارته بالاحتلال المباشر أو بالوكالة، وبالتالي من قد يكون الوكيل الفلسطيني أو العربي أو الدولي؟

تقول «حماس» إنها لن توافق إلا على اتفاق يتضمّن وقفاً دائماً وشاملاً لإطلاق النار وانسحاباً إسرائيلياً كاملاً من القطاع. وتكمل الحركة في خطابها أنها لا تثق بالوسيط الأميركي ولا بنية إسرائيل وقف الحرب. الفكرتان تبطل واحدتهما مفعول الثانية، ذلك أن انعدام الثقة يبطل الحاجة لوجود الشروط. أما وأن الحركة تجاهر عن حقّ بأن حياة الإسرائيليين الرهائن في غزة ليست أولوية لدى نتنياهو وعصابته، فإن هذه الحقيقة سبب إضافي لكي توافق على مشروع الاتفاق المعروض عليها، ذلك أنّ نتنياهو، برهائن أو من دونهم، يواصل حرب الإبادة، فلتتوقف الحرب لـ42 يوماً في مرحلتها الأولى ولْيختبر إعلان بايدن المكتوب بأن يكون الانتقال تلقائياً بين المراحل الأولى والثانية والثالثة في حال جرى الالتزام بموجبات المرحلة الأولى. لا شك أن القيادة السياسية للحركة تقرأ وتسمع وتتابع وتحلّل. وبالتالي، تدرك أن بايدن يريد التخلص من هذا الصداع عشية انتخابا

جناية القراءات القاصرة على الموقف السياسي

علي العبدالله

عادت كتابات كتّاب سوريين إلى مراجعة مفاهيم الهوية والوطن والشعب على خلفية ضرورة كسر الجمود المخيّم على المشهد السياسي السوري. وقد ذهبت بعض كتاباتهم مذاهب لا تنسجم مع هدفها المعلن: تحريك المياه الراكدة والدفع نحو التغيير المنشود. في حديث قصير على فيديو تحت عنوان «ما يحدُث للمجتمعات في الحروب» نشره على صفحته في «فيسبوك» يوم 11 الشهر الماضي (مايو/ أيار) قال أحمد الرمح إنه لا يوافق على قول ابن خلدون إن الدولة تقوم على العصبية الدينية والقومية، وإن الدولة اليوم تقوم على العدالة الاجتماعية وحكم القانون وتكافؤ الفرص.

قول متسرّع، لأن الدولة بحاجة إلى العصبية الدينية أو القومية أو لكلتيهما، من أجل الاستقرار والاستمرار؛ فالعصبية ضرورية لقيام الدولة، مع الإقرار بتغير مرتكزها من الأسرة إلى العشيرة فالقبيلة فالشعب فالأمة. فالدولة من دون عصبية تغدو هشّة وقابلة للتفكّك والاندثار، وهذا ما نشهده في الدول التي تفتقر إلى التوافق الوطني على الانتماء وعلى الهوية السياسية. وما نلاحظه من قيام الدول بتطوير هياكلها وتحسين أدائها الوظيفي وتمتين علاقتها بمواطنيها ليس أكثر من محاولة لتعزيز العصبية التي ارتكزت عليها، دينيةً كانت أم قومية، عند قيامها، كونها عرضة للتآكل والضعف مع طول الوقت وتغيّر الظروف والمفاهيم والإمكانات، عبر ربطها بتحقيق مصالح وفوائد للمواطنين في دولة الرعاية الاجتماعية ومنح المواطنين الحرّيات من حق اختيار القيادة إلى تشكيل كيانات سياسية: أحزاب ونقابات، لتكون أداتهم في الضغط على الحكومة التي فوّضتها الدولة بالقيام نيابة عنها بإدارة البلد، عندما تتجاوز صلاحياتها أو تتعدّى على حقوق المواطنين ومصالحهم، فالدولة اليوم لا تختلف عن الدولة في زمن ابن خلدون في حاجتها للعصبية، الدينية أو القومية، وهذا ما نلمسه في سعي الدول إلى تعزيز سرديّاتها، وذلك بتأسيس الصحف والإذاعات وقنوات التلفزيون لترويج قيم ثقافية واجتماعية محدّدة داخلياً، وتشكيل الجيوش وأجهزة المخابرات لمواجهة الخارج والدفاع عن البلد وحمايته من العدوان والاختراق الأمني، وفرض الضرائب على الواردات ودعم المزارعين والصناعيين مالياً، كي تكون ظروف إنتاجهم مواتية، ويحققوا للدولة ما تصبو إليه من ترسّخ كيانها وحمايته عبر تفوقها وتقدمها على أقرانها في التنافس في كل المجالات العلمية والتقنية والثقافية والتأثير الجيوسياسي.

في سياق آخر، سرد بسام يوسف في مقالته «أما آن لنا أن نعترف؟» (موقع تلفزيون سوريا: 2024/5/15) حقائق تحكم، وفق قراءته، واقعنا السوري. قال: «وأولى هذه الحقائق أننا اليوم نستحضر وقائع تاريخ طويل من الكراهية المعلنة أو المسكوت عنها، كراهية تضرب جذورها عميقاً في بنية ثقافتنا وهوياتنا، لم نخرجها - أقصد الكراهية - إلى مساحة الضوء لنواجهها كما ينبغي، ولم نؤسّس لأي بيئة تمنع عنها أسباب الحياة لتموت. لعل ثاني هذه الحقائق، أننا لم نكن يوماً شعباً واحداً، فهذه الجغرافية التي رسمتها مصالح أطراف خارجية مستعمِرة، لم تُرسم بناءً على حقائق تاريخية وديموغرافية، كأولوية لتأسيس الدولة، بل رُسمت وفق مصالح من رسموها، وهكذا وجد سكان هذا الحيّز الجغرافي أنفسهم في «دولة»، تحاول أن تتلمس ملامحها وسط تناقضات عميقة فيها، تناقضات تضرب عميقاً في بنيتها، وتحتاج للخروج منها لثقافة مغايرة ومنفتحة، دولة قادرة على صياغة علاقات جديدة بين أفرادها، تحترم تبايناتهم، وتحقق مصالحهم، وتحفظ كرامتهم وحريتهم». قول فيه من الواقعية الكثير، ولكنه يعاني، في جانب منه، ضعفا قاتلا على خلفية تركيزه على الجغرافيا وتجاهله التاريخ وفحواه وطبيعة النقلة التي أحدثها الرسم الاستعماري لحدود الدولة والزلزال الذي أحدثه في الاجتماع السوري بفرض محتوى للانتماء والهوية والمواطنة: الوطن/ الجغرافية، تتعارض وتتناقض مع ما كان عليه هذا الاجتماع في ظل محتوىً آخر للانتماء والهوية والمواطنة: الإسلام/ الإيمان؛ وتحوّل التعارض والتناقض بين المحتويين إلى صراع سياسي جذرُه قيمي ووجداني، من جهة، وإلى بروز التباينات العرقية والانقسامات الاثنية بين المواطنين على خلفية نشوء تعارض في المصالح داخل حدود الدولة الوليدة، من جهة ثانية، ما جعل فرصة استقرار هذه الدولة عرضةً لاهتزازاتٍ قوية، فالقطيعة التي أحدثها الاستعمار بين الماضي والحاضر عبر تقسيمه المنطقة جغرافيا وسياسيا جعلت سورية مولودا هجينا، لا هو ابن المجال السياسي الإسلامي القديم، ولا هو ابن المجال السياسي الغربي الحديث، ما جعلها مختلّة التوازن ومشتّتة بين قيم وأعراف اجتماعية تاريخية راسخة وبين قيم وأعراف غريبة ومفروضة.

> أسوأ ما يمكن أن تواجهه فكرة أو دعوة عدم تمسّك دعاتها بها أو تجاهل مقتضياتها في ممارستهم العملية، فكون القول والعمل متطابقين يعني الكثير في التجربة الحية

> ترتّب على التعاطي مع الدولة السورية الجديدة باعتبارها دولة طبيعية سوء تقدير، من جهة، وتصادم مع المزاج الشعبي، من جهة ثانية

كانت كتابات ليبراليين سوريين قد وقعت في المطبّ نفسه بربطها الاهتزازات الداخلية وعدم ثبات الدولة الوطنية بدعوات القوميين والإسلاميين وتطلعّاتهم إلى دولة فوق وطنية، عربية وإسلامية، على التوالي، متجاهلين الصراع الذي فجّره إسقاط كيان سياسي من خارج السياق المحلي على اجتماع عاش قروناً طويلة في ظل كيان وقيم مختلفة وراسخة في الوجدان الشعبي، ما جعل رفض الكيان الجديد تحصيلَ حاصل.

لقد ترتّب على التعاطي مع الدولة السورية الجديدة باعتبارها دولة طبيعية سوء تقدير، من جهة، وتصادم مع المزاج الشعبي، من جهة ثانية، وقد زاد الطين بلّة قيام أنظمة قائمة على التغلّب، وتتبنى سياساتٍ أساسها القسر والتمييز، ما قاد إلى تعميق التباينات الداخلية وتكريس الانقسامات العرقية والإثنية. كما لعبت سياسات الغرب الاستعماري دوراً وازناً في تكريس الشك وعدم الثقة في الكيان الوليد، عندما تبنّى نظرة عدائية للإسلام، بدءا بعدم الاعتراف به دينا مستقلاً، اعتبره هرطقة مسيحية، واعتبر النبي محمد (عليه الصلاة والسلام) إرهابياً، ولم يعترف بالقرآن الكريم كتاباً سماوياً منزلاً، ودعا المسلمين إلى الاكتفاء بأداء الشعائر ورفض المحدّدات الاجتماعية والأخلاقية للدين الحنيف. وهذا جعل الخروج من حالة التعارض والتناقض يستدعي محليّاً إعادة نظر في القراءات السائدة ووضع النقاط على الحروف، باعتبار الحاصل اليوم امتداداً لهذا التحوّل، والعمل على احتواء أضراره وإدارة الاجتماع السوري عبر البحث عن توازن يخفّف حدّة التعارض والتناقض، ويفتح الطريق للسير نحو الاندماج الوطني في مسيرة تراكمية مديدة، ويستدعي من الغرب تغييراً واضحاً في موقفه من الإسلام بالاعتراف به ديناً سماوياً مستقلاً، والاعتراف بخصوصيته واحترام توجهاته وخياراته الاجتماعية والأخلاقية، وأخذها بعين الاعتبار في التعامل والعلاقات البينية، فالاعتراف بالهوية والخصوصية الإسلامية نقطة جوهرية في خرق جدار العداوة والكراهية، وجسر الفجوة وامتصاص الشعور بالاحتقار والغبن والإجحاف، وما يترتب على ذلك من ردود فعل وممارسات عنيفة وغير عنيفة.

في مقالته «وثيقة المناطق الثلاث.. مُناهضة المِثليَّة السياسية» (موقع تلفزيون سوريا: 2024/6/7) طرح مضر رياض الدبس رؤية ناضجة بشأن العمل بين القوى السياسية خدمة للوطنية السورية، تستبدل قاعدة «اعمل معي» بقاعدة «اعمل مثلي» السائدة. وهي نقطة في غاية الأهمية والصعوبة في آن. لأنها بحاجةٍ إلى قدراتٍ على ضبط النفس والتحكّم بالمشاعر والسيطرة عليها والتخلي عن الأنانيات الشخصية والحزبية، كما تحتاج إلى وعي سياسي عالٍ، وإلى شفافية كاملة لتكريس الثقة داخل كيانها السياسي وبين هذا الكيان والكيانات السياسية الأخرى وبين كيانها وقوى المجتمع السوري.

يحتاج تحقيق قاعدة «اعمل معي» روحية جديدة في العمل والتفاعل الفردي والجماعي، تستبعد التكتلات المغلقة والعصبيات الضيقة، كما يحتاج إلى نزوع عقلاني شامل يربط بين الملفّات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ربطا جدليا، أو عبر هجمة منطقية شاملة، وفق عبارة المفكر الأميركي المستقبلي، ألفين توفلر، يحدّد أحجامها وعلاقاتها ومآلاتها، بحيث يكون انسجام الرؤية وامتداداتها واقعا لا تشوبه التناقضات والتعارضات. يستدعي هذا التنظير الدقيق من أصحابه تأكيده عمليا والقيام بدور عملي في ترويجه، وإلا فقد معناه ومبتغاه، وذلك بتجسيده في ممارستهم العملية عبر الابتعاد عن الحزازات والسجالات الحادّة مع أصحاب المواقف المخالفة، كما حصل مع أصحاب «وثيقة المبادئ الخمسة»، لأن أسوأ ما يمكن أن تواجهه فكرة أو دعوة عدم تمسّك دعاتها بها أو تجاهل مقتضياتها في ممارستهم العملية، فكون القول والعمل متطابقين يعني الكثير في التجربة الحية، ولأن تجسيده من أصحابه سيسهل على الآخرين الاقتناع بصدقيّتهم والانخراط معهم في عملٍ مباشر، من جهة، وترويجه وترويج صِحابه خلال تفاعلهم مع الأوساط القريبة منهم على أساسه، من جهة ثانية، ما يعني اجتياز الفكرة حاجز الشك اللعين.

(كاتب سوري)

هذا الصراع على الإيرادات في اليمن

بشرى المقطري

أصدر البنك المركزي اليمني في عدن (الخاضع لسلطة المجلس الرئاسي)، في 30 الشهر الماضي (مايو/ أيار) قرار تجميد نشاط ستة من البنوك والمصارف العاملة في العاصمة صنعاء، تبعه قرار سحب التداول بالطبعة القديمة من العملة المحلية الصادرة قبل 2016، أي المتداولة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي. كما وجّه بتوقيف الحوالات الخارجية إلى مناطق الجماعة. في المقابل، حظر البنك المركزي لصنعاء التابع للجماعة التعامل مع عدة بنوك في مناطق المجلس الرئاسي، ما يعني أن حرب البنوك انتقلت إلى مرحلة جديدة من التصعيد، وأكثر خطورة، إذ قد تشلّ تبعاتها الكارثية القطاع المصرفي والمالي، بما في ذلك مضاعفة انهيار العملة المحلية، كما أنه لا يمكن التكهّن بأبعادها ولا بنتائجها، بحيث قد تدفع المتصارعين إلى جولات قادمة من التصعيد التي تعني تقويض الاقتصاد اليمني.

يأتي الصراع بين البنكين المركزيين في سياق الصراع على الإيرادات، تدفعه الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها طرفا الصراع، وذلك نتيجة شحّ الموارد واستمرار الوضع الاقتصادي، بما في ذلك تدهور العملة المحلية، ومن ثم محاولة للسيطرة على الوضع الاقتصادي، وتثبيت وضع سياسي تفاوضي جديد، وإن بوسائل اقتصادية، أو على الأقل تغيير مراكز القوى في المعادلة المصرفية والمالية. وفي هذا السياق، يهدف البنك المركزي في عدن إلى تثبيت سيادته على البنوك والمصارف في اليمن، بفرض شرعيته على المصارف في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، وأيضا توحيد العملة، إلى جانب أهداف آنية، وذلك بخفض سعر العملة المحلية في المناطق المحرّرة، وأيضا ضرب اقتصاد جماعة الحوثي وتجفيف مواردها، إضافة الى رفع الغطاء القانوني عن الطبعة القديمة من العملة، بتقييد تداولها اليومي، تمهيدا ربما إلى إلغائها، إلى جانب، وهو الأهم، المراهنة على أن تؤدي هذه القرارات إلى تحسين المركز التفاوضي لسلطة المجلس الرئاسي مع الجماعة، سواء في الملف الاقتصادي أو السياسي. ويتكئ البنك المركزي في عدن على عوامل قوة من امتلاك شرعية التخاطب مع البنوك والمصارف الدولية، ومن ثم دفعها إلى حظر التعامل مع البنوك في مناطق جماعة أنصار الله (الحوثيين)، كون هذه الجماعة منظّمة مصنفة إرهابية، إلى موقف القوى الدولية المناوئ للجماعة بعد مضاعفة هجماتها في البحر الأحمر، إضافة إلى عدم امتلاكها موارد استراتيجية، كالنفط والغاز، ومن ثم ممارسة ضغط اقتصادي عليها، فضلا عن إعلان الحكومة قرارات مصاحبة تشكل إسناداً سياسياً واقتصادياً للبنك، كنقل أرصدة بعض المؤسّسات العاملة في صنعاء، كشركة طيران اليمنية، وشركات السفريات، وشركات الاتصالات، فيما تعتمد جماعة الحوثي على وسائل بديلة لإدارة معركتها ضد خصومها.

> يتأسّس اقتصاد جماعة الحوثي على الجباية، مقابل سيطرتها على الإيرادات والموارد، وإدارة القطاع المصرفي والمالي والنقدي في المناطق الخاضعة لها بشكل حمائي

تُحدّد فاعلية الطرف الأقوى وقدرته على إدارة حربه، وفي هذه الحالة حربه النقدية والمالية، عوامل عديدة، منها نوع الاقتصاد المحلي، وأيضا السلطة التي تدعمه، ومن ثم قدرة المصارف المركزية، كالبنك المركزي، على إدارة الموارد والإيرادات، بيد أن اختلالات الوضع الاقتصادي في المناطق المحرّرة كرّسه اقتصاداً تابعاً، ومن ثم عرضه لاهتزازات، إذ يعتمد البنك المركزي في عدن على ودائع المتدخّلين لإدارة العملية الاقتصادية، مقابل توقّف توريد النفط والغاز إلى الخارج، ومن ثم فقدانه سيولة نقدية من العملة الأجنبية، تغطّي النفقات التشغيلية لمؤسّسات الدولة، كما أن انقسام سلطة المجلس الرئاسي بين قوى متعدّدة عطّل إمكانية سيطرته على الإيرادات وتوريدها إلى خزينته، إضافة إلى فشله في تثبيت سعر الطبعة الجديدة من العملة مقابل الدولار. وذلك جرّاء انقسام السلطة، وفسادها، والاعتماد على الودائع التي توجّه سعر العملة، كما أن فشله في وضع آلية موحّدة تضبط عمل المصارف وتوحد سعر صرف العملة يشلّ قدرته للقيام بإصلاحات اقتصادية شاملة وجذرية. ومن ثم فإن قرار نقل البنوك والمصارف العاملة في صنعاء وحظر التعامل بالطبعة القديمة من العملة قد لا يؤدي في ظل المشكلات البنيوية التي يواجهها البنك المركزي الى توحيد القطاع المصرفي والنقدي، كما أن نتائج القرارات تخضع للإجراءات التي ستتخذها البنوك في صنعاء، والخطوات التي ستلجأ لها أيضاً الجماعة، كما أن سحب الطبعة القديمة من التداول قد لا يؤدّي إلى تحسين قيمة الطبعة الجديدة من العملة أو توحيد العملة الوطنية مستقبلا، إذ إن دفع المواطنين إلى استبدالها بالنقد الأجنبي قد يؤدّي إلى نقص السيولة في اليمن كله، ومن ثم قد يدفع بانهيار العملة المحلية، سواء الطبعة الجديدة أو القديمة، كما أن تجذّر الشبكات الاقتصادية التي تتاجر بالعملات الأجنبية، وكونها عبرة لمعسكرات الحرب، قد تقيد قدرته على ضبط سوق النقد الأجنبي. ومن جهة ثانية، قد يدفع إرباك القطاع المصرفي إلى تهريب العملات الأجنبية إلى الخارج، بما في ذلك رؤوس الأموال، ومن ثم ضرب الاقتصاد الوطني. ومن جهة ثالثة، وعلى الرغم من تعهّد البنك بضمان حماية ودائع المودعين في مناطق الجماعة، فإن آلية التعويض والسقف الزمني للعملية، وبأي عملة سيتم تعويضهم، تفرض عليه أعباء جديدة. ومن جهة رابعة، تتوقف فاعلية قرارات البنك على جدّية السعودية والإمارات بدعم المجلس الرئاسي لمواجهة الجماعة، سياسيا واقتصاديا أيضاً. إضافة، وهو الأهم، إلى الدعم الدولي لأي إجراء اقتصادي حقيقي ضد الجماعة، أي حصول البنك على ضوء أخضر. ومع أن بعض المصارف الدولية والإقليمية أعلنت التزامها بقرارات بنك مركزي عدن التي طالت البنوك والمصارف في صنعاء، كشركة موني غرام العالمية وبنك الراجحي السعودي، فإن السيطرة على القطاع المصرفي والنقدي في اليمن وتوحيد العملة يتطلبان وقتا طويلا، وقبلها سيطرة اقتصادية على الموارد والإيرادات، تعزّزه سلطة سياسية موحّدة، وقبلها تسوية سياسية بين المتصارعين تنهي الحرب، واتحاد المؤسّسات الاقتصادية.

إضافة الى تثبيت حالة الانقسام الاقتصادي وطنيا، لضمان موارد متجدّدة، تدعم خزينتها. وإلى جانب تقييد نشاط البنوك والمصارف، فإنها اعتمدت على تجميد ودائع المواطنين وتجميد الفوائد، لتضمن استقرار الطبعة القديمة من العملة. ومن جهة ثانية، تكريس شرعية الطبعة القديمة ومنع تداول الطبعة الجديدة ومصادرتها، أي تثبيتها الطبعة القديمة باعتبارها العملة القانونية الوحيدة، وبالتالي، التحكّم بسعر صرفها مقابل الطبعة الجديدة. ومن جهة ثالثة، الاعتماد على فارق السعر بين الطبعتين من العملة في التحويلات الداخلية التي تدرّ عليها مليارات الدولارات. رافق هذا الانقسام المالي والنقدي ضمان موارد من الحوالات الخارجية إلى مناطقها، وأيضا ضمان دعم مالي من شبكات حلفائها في الإقليم، إلى جانب استخدام موقعها بوصفها سلطة لمصادرة أموال معارضيها، سواء كانوا جماعات أو أفراداً، أو شركات، من وضع يدها على أموال الجماعة البهائية قبل سنوات، إلى السيطرة على أموال خصومها السياسيين والتجار. ومن ثم، فإن قرارات البنك المركزي لعدن تعني استهداف مركزها السياسي، وأيضاً ضرب اقتصادها والإخلال بسياستها الحمائية لضبط سعر العملة، فإلى جانب أنها ستفقد هيمنتها السياسية بوصفها سلطة أمر واقع تسيطر على العاصمة، وتحول البنوك في المناطق الخاضعة لها إلى فروع ملحقه بالمناطق المحرّرة. وبالتالي، تحويل الجماعة إلى سلطة تابعة، وهو ما فشل فيه خصومها من خلال الخيار العسكري، فإنها ستفقد موارد ضخمة. وأيضا التأثير على استقرار الطبعة القديمة من العملة، وذلك بدفع المواطنين إلى سحب ودائعهم من البنوك المحظورة، وأيضا دفع البنوك إما الى وقف نشاطها في صنعاء، أو نقل أرصدتها إلى الخارج، ومن ثم إرباك النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري في مناطق الجماعة، ولمواجهة الحرب المالية والنقدية التي تطاولها، حظر البنك المركزي الخاضع للجماعة، نشاط عدد من البنوك التي تقع مراكزها الرئيسية في عدن، وكذلك سحب الطبعة القديمة من العملة وذلك بوضع آلية لشرائها من المواطنين في مناطق المجلس الرئاسي، واستبدالها بالطبعة الجديدة، إذ وضعت الجماعة مراكز استبدال في نقاط جمارك داخلية، إلى جانب شراء العملات الأجنبية وتثبيت سعر الصرف، إلا أن هذه الإجراءات لا تضمن استقرار الوضع الاقتصادي للجماعة على المدى البعيد، بما في ذلك حلّ الإشكالات المتأتّية من قرار بنك مركزي عدن، إذ إن تصنيفها منظمّة إرهابية يجعلها خاضعة للعقوبات الاقتصادية، فلن تستطيع إجبار المؤسّسات المالية الدولية التعامل مع البنوك في المناطق الخاضعة لها، ما يجعلها تواجه عزلة اقتصادية، كما أن الاعتماد على سياسة تدوير الطبعة القديمة من العملة لمواجهة قرار إلغائها، وذلك بسحبها من مناطق المجلس الرئاسي وتعويض المواطنين بالطبعة الجديدة، وإن بفارق السعر التقليدي بين الطبعتين، لا يمثل حلا لتثبيت الطبعة القديمة من العملة، وإدامة تداولها، كما أن الفساد في سلطة الجماعة، بما في ذلك ضلوع قياداتها في المضاربة في العملات الأجنبية يجعلها غير قادرة على ضبط سعر العملة، بما في ذلك ضمان سيولة من النقد الأجنبي، فضلا عن تثبيت صرف العملة المحلية، كما أن إدارة حرب طويلة مع البنك المركزي لعدن الذي هدّد بإجراءات عقابية قادمة قد تسبّب أزمة اقتصادية إضافية للجماعة، تضاف إلى أزماتها، ومع أنها لجأت كالعادة لاستراتيجية الإرهاب للضغط على الأمم المتحدة والقوى الدولية، وذلك باعتقال أكثر من 60 موظفا يمنيا يعملون في منظمّات دولية وأممية، فإن خيارتها الاقتصادية تبدو محدودة في الوقت الحالي، ومن ثم وفي حال فشلت في إدارة تفاهمات مع خصومها، لوقف العقوبات التي طاولت البنوك والمصارف في مناطقها، فإن الخيار المتبقّي أمامها يبقى الخيار العسكري، وإن كانت له أيضا مخاطره وتحدّياته.

(كاتبة يمنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads